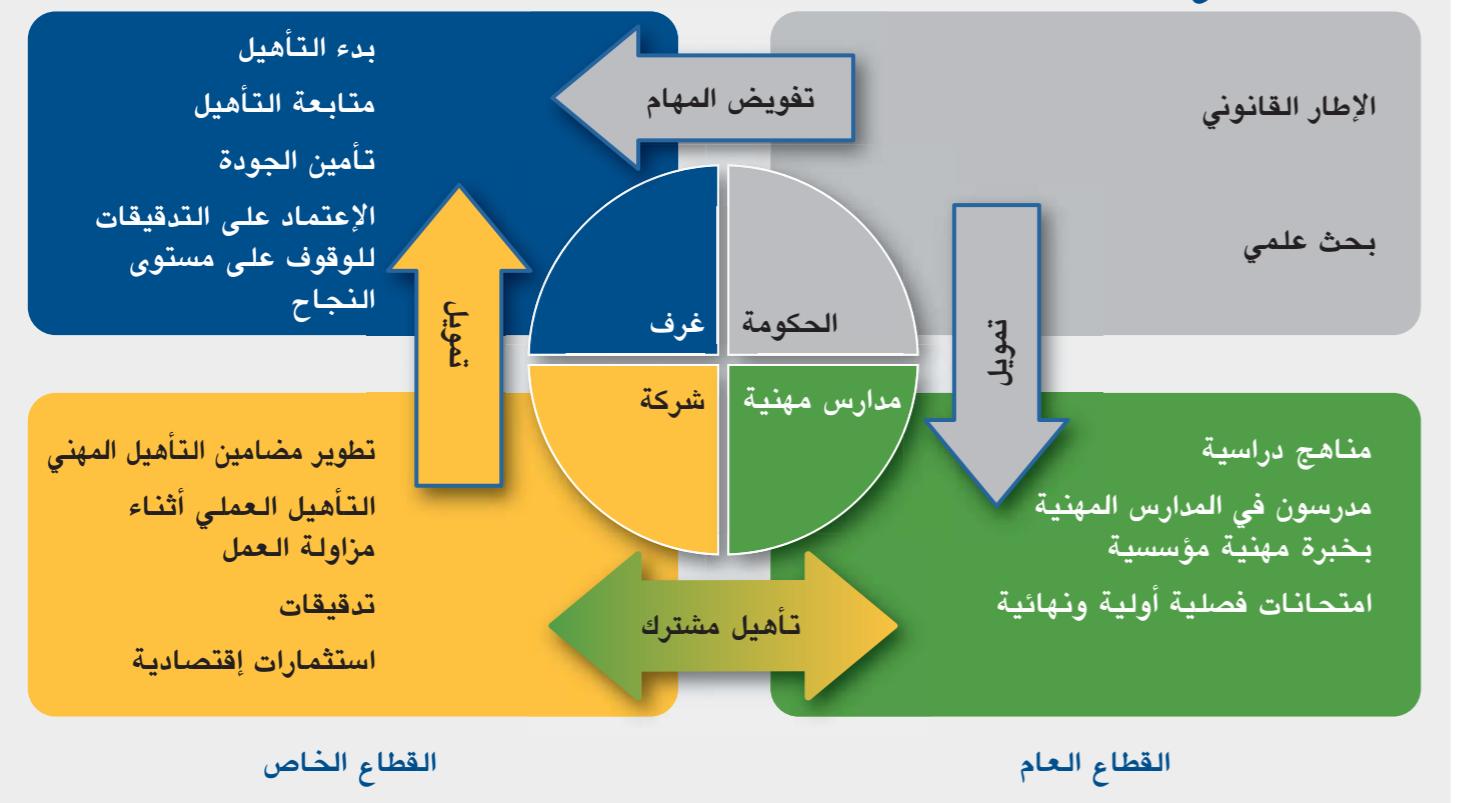


النظام المزدوج

التأهيل المهني في المؤسسات
والمدارس في المانيا



الشراكة بين القطاع العام والخاص



نقاط رئيسية أخرى مرتبطة بالتعليم المهني المزدوج:

- حسب الخبرة أو المهارات المكتسبة سابقاً، أو تمديد فترة التدريب في حالات استثنائية إذا دعت الضرورة. وتشمل بعض المهن فترات تدريب قد يتم تخفيضها لستين أو تتمدد لثلاث سنوات ونصف.
- وفي حالات استثنائية أخرى يمكن قبول أداء الإمتحان دون وجود تأهيل مهني رسمي، في حال توافر القدرات والمهارات المستمدة من خبرة مهنية طويلة.
- تمنح الشركة أجر تدريب شهري للمتدرب يزيد مع مرور الوقت، وبذلك يأخذ بعين الاعتبار تطور الأداء الإنتاجي للمتدرب خلال فترة تدريبه. أما قيمة أجر التدريب فعادة ما يتم تحديدها وفقاً للعقود الجماعية.
- عادة ما تمتد فترة التدريب لثلاث سنوات، غير أن القواعد تتسم بالمرونة، إذ يمكن أيضاً تخفيض فترة التدريب في حالات منفردة.

يُعد توافر عقد تدريب مهني كتابي بين المتدرب والشركة شرطاً أساسياً للقيام بتدريب مهني في إحدى المهن المعترف بها. وفي هذا الإطار يوجد نموذج واحد موحد على صعيد كل الولايات الألمانية، حيث تقوم الجهات المختصة المكونة عادة من غرف التجارة والصناعة، وغرف الصناعات الحرفية، وغرف الزراعة، وغرف المهن الحرفة، من التحقق منأهلية وكفاءة شركات التدريب المهني.

بيانات الناشر:

© DIHK - Deutscher Industrie- und Handelskammertag e.V.
العنوان: Breite Straße 29 | Berlin-Mitte | Berlin 11052
رقم الهاتف: 030 20 308-1000 | رقم الفاكس: 030 20 308-0 | الموقع الإلكتروني: www.ihk.de
المحرر: Markus Kiss | إصدار: مارس 2015

تصميم: DCM, Druck Center Meckenheim | طباعة: typoplus (W. Siewert), Bonn
بيانات الصورة: Fuse, iStockphoto, Wavebreak Media (alle Thinkstock.com)
IHK Köln/Ahrens+Steinbach

إن كافة الحقوق محفوظة للناشر. أي إعادة طبع ولو بشكل جزئي يجب أن تكون موافقة خطية من الناشر.



Deutscher
Industrie- und Handelskammertag



■ تأخذ غرف التجارة والصناعة على عاتقها مسؤولية تنظيم الامتحانات الفصلية الأولية والنهائية. لهذا الغرض تشرف على إعداد لجان امتحانات مكونة من أرباب العمل، وممثلي العمال، والمدرسين المهنيين، وجميعهم متخصصون في هذه المهمة بشكل طوعي، حيث يعمل حوالي 170.000 مدققة ومدقق طوعاً في لجان الامتحانات لغرف التجارة والصناعة البالغ عددها 28.000 لجنة، وبذلك يضمنون همة الوصل مع الجانب العملي لإمتحانات التعليم المهني. فهي تعمل على توفير عمالة متخصصة ومؤهلة تستجيب للحاجة، وإتاحة إمكانية القيام بتدقيقات اقتصادية وتجارية، وتقوية الإدراة الذاتية للإقتصاد الإقليمي.

■ تشرف غرف التجارة والصناعة أيضاً على تنظيم تصاريح الامتحانات للمتدربين وإصدار شهادات الامتحانات. غالباً ما تكون ورقة أسئلة الامتحانات موحدة على صعيد كل الولايات الألمانية، حتى تكون شهادة الامتحان النهائي لغرف التجارة والصناعة بمثابة الدليل على أن حاملها توفق في الحصول على تأهيل مهني شامل ومتكملاً.

■ يتم تسجيل عقود التأهيل المهني في سجل عقود التدريب المهني وإذا اقتضت الضرورة تقليص أو تمديد فترة التدريب، تقوم غرف التجارة والصناعة ببحث هذا الأمر.

■ هذا ويقدم مستشارو التأهيل المهني لغرف التجارة والصناعة المشورة والمساعدة للمتدربين. وفي حالة نشوء خلافات بين شركة التدريب والمتدرب، تقوم غرف التجارة والصناعات بتنظيم جلسات توسيعية.

■ وقد تم تحديث هذا القانون آخر مرة في أبريل 2005 تحدثياً شاملاً كما ينص القانون أيضاً على أن تحظى غرف التجارة والصناعة الألمانية (إلى جانب غرف أخرى) بمسؤولية واسعة النطاق لضمان جودة التأهيل المهني في الشركات.

خدمات غرف التجارة والصناعة

غرف التجارة والصناعة هي عبارة عن مؤسسات إدارة ذاتية للإقتصاد الإقليمي الألماني، وجميع الشركات التجارية ملزمة بأن تكون عضواً في واحدة من غرف التجارة والصناعة الألمانية البالغ عددها 79 غرفة. وفي الوقت نفسه أوكلت السلطة التشريعية إلى غرف التجارة والصناعة مهاماً متنوعة، ولا سيما في التعليم المهني. إذ أن غرف التجارة والصناعة تعمل في مجال التعليم المهني المزدوج خدمةً لمصلحة الشركة وأيضاً نيابة عن الدولة. هذا وتُعنى غرف التجارة والصناعة بتقديم المشورة والمساعدة للشركات:

■ تتحرى غرف التجارة والصناعة بتوافلها الدائم مع الشركات مكامن التغيير في متطلبات تأهيل الإقتصاد لتجري بعدها تعديلات على لوائح التأهيل المهني.

■ ليس بإمكان كل الشركات تدريب المتدربين على كل أنواع المهن. فمن يريد تأهيل متدربين يجب أن تتوافر فيه الكفاءة المهنية والشخصية. لذلك تعمل غرف التجارة والصناعة على التحقق من كفاءة المدرب، وتقدم الدورات التدريبية المناسبة إذا لزم الأمر.

■ إذا عجزت شركة معينة عن توفير جميع ميادين التدريب المهني لحرفة معينة، تقوم غرف التجارة والصناعة بتنظيم تدريبات مهنية مركبة بين شركات مختلفة.

■ يشرف غرف التجارية والصناعة على تنظيم تصاريح الامتحانات للمتدربين وإصدار شهادات الامتحانات. غالباً ما تكون ورقة أسئلة الامتحانات موحدة على صعيد كل الولايات الألمانية، حتى تكون شهادة الامتحان النهائي لغرف التجارة والصناعة بمثابة الدليل على أن حاملها توفق في الحصول على تأهيل مهني شامل ومتكملاً.

■ هذا ويقدم مستشارو التأهيل المهني لغرف التجارة والصناعة المشورة والمساعدة للمتدربين. وفي حالة نشوء خلافات بين شركة التدريب والمتدرب، تقوم غرف التجارة والصناعات بتنظيم جلسات توسيعية.

الشركة ومؤسسة التعليم المهني: بين الدراسة النظرية والتطبيقية

يتمتع التعليم المهني في النظام المزدوج بوجود شريكين قويين:

■ شركة التدريب: و التي يقع على عاتقها مهمة التدريب العملي، ففي الشركة يتلقى المتدربون تدريباً عملياً ويعملون بواقع ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع، وهو نفس عدد الأيام التي سيمارسون فيها العمل في حياتهم العملية لاحقاً.

■ يلعب التعليم المهني النظري دوراً مكملاً لنظيره العملي. حيث يتلقى المتدرب تعليماً نظرياً في مدرسة تأهيل مهني بواقع يوم أو يومين في الأسبوع، حيث يتواافق مضمون التدريب العملي التي يتلقاها المتدرب في الشركة مع محتويات مناهج مدارس التأهيل المهني.

التعليم المهني: حزمة واسعة من المهن

حالياً يمكن متابعة التعليم المهني والتدرُّب على حوالي 330 مهنة معترف بها في ألمانيا، حيث تشرف غرف التجارة والصناعة على حوالي 270 منها. توافر المزيد من فرص التأهيل المهني على سبيل المثال في مجال الحرف اليدوية أو الزراعة. تهتم التدريبات المهنية بإعداد أكثر من 15.000 ناشط مهني مختلف. وعلى صعيد الولايات الألمانية تعمل لوائح التعليم المهني على تحديد تفاصيل نظام التعليم المهني المزدوج، وذلك لضمان الحفاظ على نفس مستوى التأهيل المهني سواء في شمال ألمانيا أو جنوبها. وهو ما يُمكن الحصول على شهادة تأهيل مهني من العمل في أي مكان بألمانيا دون عناء يذكر. يعود إعداد لوائح التعليم المهني إلى خبراء متخصصين من الشركات، لأنهم خير العارفين بالمهارات التي يتوجب توفيرها في المهن. أما سن لوائح التعليم المهني فهو من اختصاص وزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية في ألمانيا.

الإطار القانوني: قانون التأهيل المهني

■ يشرف قانون التأهيل المهني منذ عام 1969 على تنظيم عمل التأهيل المهني. ويعمل هذا القانون على إتاحة المجال للشركات لكي يتبنّى لها العمل وفقاً لما يتطلبه تأهيل العمالة المتخصصة.

قوة مستمدّة من الممارسة العلمية

■ يجري حالياً 1.4 مليون شاب تعليماً مهنياً مزدوجاً في ألمانيا. هذا النظام القائم على التعلم والعمل هو أهم ركائز التعليم المهني في ألمانيا ويحظى بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي. وتخلص وصفة النجاح لهذا النظام في عمله بمبدأ "التعلم بالعمل والممارسة" في إحدى الشركات، وهو ما يساهم في تخفيض حصص التعلم المعتمدة على إعطاء دروس نظرية مجردة.

■ يلعب نظام التعليم المهني المزدوج دوراً مهماً بالنسبة للشركات، فتتوفر شباب على كفاءة مهنية عالية أمر لا غنى عنه. وتعتمد الشركات نظام التعليم المهني الثنائي لتأهيل كوادرها المتخصصة للمستقبل، حيث تعمل الشركة على تدريب الشباب وفقاً لاحتياجاتها العملية.

■ ومقارنة بالأنظمة العالمية الأخرى يعتبر النظام المزدوج أحسن نموذج لإدماج الشباب في سوق العمل. وهو ما يفسر ضعف نسبة البطالة في صفوف الشباب في ألمانيا فقط مقارنة بالبلدان التي تعتمد أنظمة تأهيلها المهني على التعليم النظري فقط.

مرآة التنمية الاقتصادية

■ يرتبط التعليم المهني المزدوج ارتباطاً وثيقاً بنظام التشغيل. لذلك فهو رهين بالظروف الاقتصادية العامة. فالتغييرات الهيكلية تؤثر أيضاً على أداء النظام المزدوج حيث أن الإصلاحات المتعثرة في سوق العمل وفي النظام الاجتماعي والأعباء الضريبية الثقيلة والركود الاقتصادي قد تؤثر سلباً على هذا النظام. لذلك فإن الإزدهار رهين بتوفير ظروف اقتصادية سلية.

■ في الوقت نفسه يبقى قرار قبول أو رفض استقبال متدربين بيد الشركة لوحدها وهو أمر بالغ الأهمية. فالشركات تشرف على التأهيل المهني للشباب فقط إذا كان هذا الاستثمار سيعود عليها بالنفع ويسد حاجتها في اختصاصات معينة. وهو ما يساهم في تحسين فعالية التشغيل العالية للتعليم المهني المزدوج.